في اليوم العالمي للاجئين

اللاجئ الفلسطيني.. إلى أين؟!

د. محمد رجب أبو رجب

ظلت قضية اللاجئين طوال السنوات المنصرمة أطول قضية لجوء في العالم حيث تم إحياء الذكرى الثانية والستين ليوم النكبة 1948م هذا العام، وقضية اللاجئين الفلسطينيين ذات خصوصية في وجدان الشعب الفلسطيني، وهو ما لم يترك مجالاً لظهور اجتهادات تتعارض مع هذا الإجماع الشعبي، وحقيقة هذه الخصوصية، لا تعود الى الاعتبارات الوطنية والسياسية فحسب، ولكن لاعتبارات المصالح والمستقبل المباشر لقطاع واسع من قطاعات الشعب الفلسطيني المتمثل باللاجئين، وبالأخص سكان المخيمات، وهذا بالتأكيد ساهم في تعزيز التوافق العام بين مختلف اتجاهات الرأي العام الفلسطيني، وقد عزز هذا الموقف العام وجود موقف إسرائيلي مطلق يرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

النظام الرسمي العربي أوجد في كل مرحلة من مراحل العذاب الفلسطيني صورة نمطية للإنسان الفلسطيني، ما بين الدونية والتخويف، ويعاني الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني في بعض دول اللجوء من سوء المعاملة والحرمان من ممارسة حقوقهم المدنية التي نصت عليها المواثيق الدولية وقرارات الجامعة العربية والاتفاقات الموقعة بين الأمم المتحدة والدول المعنية.

الوضع القانوني للاجئين

القرار (194) ـ 11 / 12 / 1948م يقضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، وهذا القرار جرى التأكيد عليه أكثر من مائة مرة في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث وقفت الجمعية العامة بعد هذا التاريخ في دوراتها المتعاقبة أمام موضوع اللاجئين بدءاً من الدورة (4) 1949 حتى يومنا هذا، دون ان تتمكن من تنفيذ هذا القرار بسبب الرفض الإسرائيلي أولا لعودة اللاجئين، وبسبب الموقف الأمريكي المتبني للموقف الإسرائيلي بالكامل ودعمه ومساندته، واليوم تجري محاولات لإيجاد حلول لقضية اللاجئين بعيدا عن القرار (194).

وفي كل الاحوال يبقى السؤال: ما هو واجبنا كأنظمة عربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في اليوم العالمي للاجئين؟.

ما هو موقفنا تجاه الفلسطينيين في الإقامة، في التنقل، في التعليم والطبابة، وفي الحصول على فرص العمل، وفي الحصول على مساكن.

هناك اتفاقية بخصوص اللاجئين اعتمدت في 28 تموز 1951م من قبل الأمم المتحدة، وفقا لهذه الاتفاقية اعتبرت الأمم المتحدة كل الفلسطينيين الذين هجروا وابعدوا عن أراضيهم لهم صفة اللاجئين بفعل القرار (194)، وعبر المجتمع الدولي عن مسؤوليته تجاه هذه القضية.. هل يعمل بهذه الاتفاقية؟ وهل فعلا يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه اللاجئين؟.

وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين التي شكلت بقرار من هيئة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات اللازمة للاجئين الفلسطينيين هل تقوم بدورها اليوم، هل يوجد لديها إمكانيات؟ هل تلقى دعماً من المجتمع الدولي؟.. في كل عام تتراجع المعونات التي تقدم للاجئين الفلسطينيين وعلى كل الصعد، وهناك تهديد حقيقي بإيقافها.

هل يحظى اللاجئ الفلسطيني بالإقامة في البلدان التي يسكنها بسهولة وبعيدا عن التعقيدات، والكثيرون يعيشون بلا إقامة وتحت طائلة التهديد بالترحيل في أي وقت.

هل يحظى اللاجئ بفرص العمل؟ وكم من البلدان يحرم فيها الفلسطيني من العمل في مهن كثيرة.

ماذا عن التنقل؟ اذا كان الفلسطيني يحمل وثيقة من دولة يشملها قرار 28 تموز 1951م ولا يتمكن من دخول هذه الدولة الا بتأشيرة دخول مسبقة، وهل يحق للفلسطيني ان يتنقل بحرية للعلاج او التعليم او لزيارة قريب له في بلد ما؟.

لماذا -على سبيل المثال- لا يعامل الفلسطيني كما هو حاصل في سوريا الشقيقة معاملة المواطن السوري في كل شيء؟ هل هذا كثير على الفلسطيني اللاجئ الذي أمضى حتى الآن 62 عاماً في الشتات.

اللاجئ الذي خرج من فلسطين وعمره سنة الآن عمره 63 سنة أليس من حقه ان يعيش؟.

في يوم اللاجئين العالمي نقول من حقنا ان نعيش كأي مواطن عربي، وكأي مواطن في هذا العالم.

أطفال فلسطينيون لاجئون

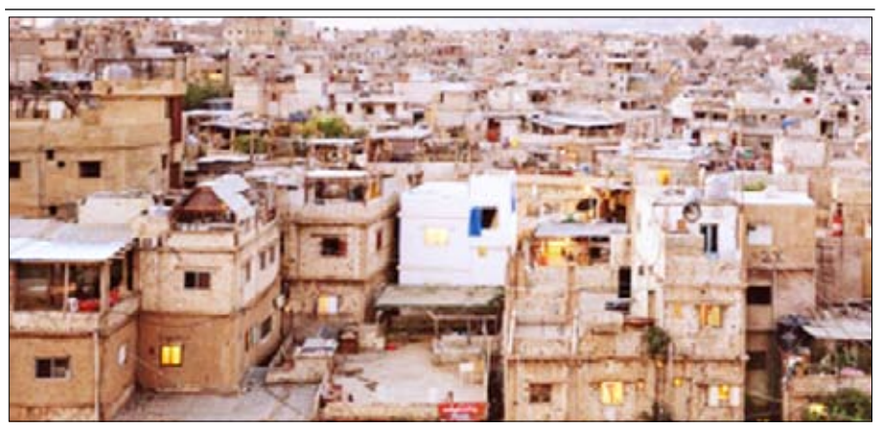

مخيمات لاجئين فلسطينيين

رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع اللاجئين الفلسطينيين عشية اليوم العالمي للاجئين:

عدد اللاجئين الفلسطينيين حسب تقديرات الأونروا نحو 4.26 مليون لاجئ

مخيمات لاجئين فلسطينيين

لاجئون فلسطينيون

نسبة اللاجئين في الأراضي الفلسطينية 42.4 ٪ من مجمل المقيمين فيها

الأسر التي يرأسها لاجئون أشد فقراً من الأسر التي يرأسها غير لاجئين

رام الله/ متابعات:

أستعرض السيد لؤي شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني أوضاع اللاجئين الفلسطينيين عشية اليوم العالمي للاجئين الذي صادف يوم الثلاثاء الماضي، حيث أشار السيد شبانه أن 42.4 ٪ من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية لاجئون، وأن الأسر التي يرأسها لاجئون أشد فقراً من الأسر التي يرأسها غير لاجئين، في حين يرتفع معدل البطالة بين اللاجئين مقارنة مع غير اللاجئين. ونوه السيد شبانه أنه بعد أن استبسل الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه ضد الاستيطان الصهيوني والاستعمار الإنجليزي ونتيجة للوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية فقد قررت الأمم المتحدة فرض خطتها لتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة للعرب وأخرى لليهود. وقد جاء ذلك تنفيذاً لوعد بلفور البريطاني سنة 1917، حيث دعا قرار تقسيم فلسطين رقم 181 إلى تأسيس دولة لليهود على 56.47 ٪ من مساحة فلسطين، وأخرى للعرب على 42.88 ٪ من هذه المساحة. وبحسب القرار فإن القدس وبمساحة قدرها 0.65 ٪ من مساحة فلسطين ستحول للإشراف الدولي. لم يراع هذا القرار الواقع السكاني، فقد كان يعيش في فلسطين في ذلك الوقت 1,380,000 عربي مقابل 609,000 يهودي .

وأضاف رئيس الإحصاء الفلسطيني أن الشعب الفلسطيني رفض القرار كما رفضته بعض الجماعات الصهيونية، وتوسعت الصدامات الفلسطينية الصهيونية إلى حرب عربية صهيونية سنة 1948. وكان من نتيجة تلك الحرب أن وسعت القوات الصهيونية رقعتها لتصبح 77 ٪ من مساحة فلسطين، وعملت على تفريغ القرى الفلسطينية من سكانها ومن ثم تدميرها بعد ذلك. وبهذا فقد تم تهجير حوالي مليون فلسطيني إلى الدول العربية المجاورة، وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية العديد من الإجراءات لمنع عودة اللاجئين، وفي السادس عشر من تموز عام 1948 اتخذ مجلس الوزراء الإسرائيلي قراراً بإطلاق النار على كل من يحاول العودة من اللاجئين. وبعد مضي حوالي 58 عاماً على اقتلاعهم يواصل اللاجئون الفلسطينيون المطالبة بعودتهم إلى ديارهم. وقد أخذت وكالة الغوث (UNRWA) على عاتقها رعاية شؤون اللاجئين في أماكن إقامتهم الجديدة.

واستعرض السيد شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني أوضاع اللاجئين الفلسطينيين على النحو التالي:

اللاجئون الفلسطينيون بين (1948 - 1950): صدرت عدة تقديرات رسمية حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين لهذه الفترة من مصادر مختلفة منها التقديرات البريطانية والأمريكية والفلسطينية والإسرائيلية الرسمية، وكذلك تقديرات الأمم المتحدة. حيث كانت التقديرات البريطانية والأمريكية والفلسطينية متقاربة، إلا أن للأمم المتحدة تقديرين يشير التقدير الأول الى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ نحو 726,000 لاجئ ، بينما بلغ التقدير الثاني 957,000 لاجئ . ويعود هذا الاختلاف إلى أن التعداد الأول نفذ عام 1949 والتعداد الثاني عام 1950، بينما قدر عدد اللاجئين حسب المصادر الإسرائيلية الرسمية 520,000 لاجئ بفارق 437,000 لاجئ عن التقدير الثاني للأمم المتحدة.

كانت المأساة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948 مأساة مدمرة، فقد طرد ونزح من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل حوالي 957 ألف عربي فلسطيني حسب تقديرات الأمم المتحدة عام 1950. فقد تشتت الأسر بشكل عشوائي، وتركت الأراضي والمنازل والأملاك، وحشد اللاجئون في مخيمات مكتظة موزعة في الأراضي العربية المجاورة، على الرغم من أن المخيمات الفلسطينية ليست هي المكان الشرعي للاجئين من وجهة نظر حقوقية، وقد خصصت الحكومات المضيفة أراضي لإقامة اللاجئين عليها، بعضها مملوك للدولة، ومعظمها ملكية فردية ومؤجرة للحكومة المضيفة، فوكالة الغوث لا تملك أرضاً. ووكالة الغوث لا تعترف رسمياً بمخيمين من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي الفلسطينية، فالمخيمات التي تعتبرها رسمية هي المخيمات المقامة على أرض مخصصة لهذه الغاية من قبل الحكومة المضيفة. وقد تطلق الحكومة المضيفة اسم مخيم على بعض المناطق التي يتجمع فيها عدد كبير من اللاجئين رغم أنها لم تخصص أصلاً لهذه الغاية.

بلغ عدد المخيمات الفلسطينية الرسمية التي تعترف بها وكالة الغوث في الأراضي الفلسطينية والدول العربية 59 مخيما، بلغ عددها في لبنان 12 مخيماً، في حين تتساوى عدد المخيمات في الأردن وسوريا 10 مخيمات في كل منهما. أما في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ عدد المخيمات 27 مخيماً، موزعة بواقع 19 مخيما في الضفة الغربية و8 مخيمات في قطاع غزة.

شكل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية والمسجلون لدى وكالة الغوث ما نسبته 16.2 ٪ من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى الوكالة منهم 26.4 ٪ يعيشون داخل المخيمات. من جانب آخر فقد شكل اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الغوث في قطاع غزة ما نسبته 22.6 ٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث، منهم 49.0 ٪ يعيشون داخل مخيمات قطاع غزة. وبلغت نسبة اللاجئين المسجلين في الأردن حوالي 41.8 ٪ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين منهم 15.9٪ يعيشون داخل المخيمات. في حين بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث في مخيمات لبنان 9.4 ٪ منهم 52.7 ٪ يعيشون داخل المخيمات، مقابل 10.0 ٪ من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث يعيشون في سوريا منهم 26.6 ٪ يعيشون داخل مخيماتها.

تشير النتائج المتوفرة في نهاية عام 2005 إلى أن نسبة السكان اللاجئين في الأراضي الفلسطينية 42.4 ٪ من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية منهم 17.1 ٪ في الضفة الغربية و25.3 ٪ في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبة اللاجئين من مجمل سكان الضفة الغربية 27.2 ٪ فيما تبلغ هذه النسبة في قطاع غزة 68.4 ٪.

وتشير البيانات إلى أن 97.0 ٪ من سكان المخيمات هم لاجئون، مقابل 48.1 ٪ من سكان الحضر و14.8 ٪ من سكان الريف. حيث يلاحظ أن هناك العديد من اللاجئين تركوا مخيماتهم نظرا لعدم قدرتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان نتيجة الزيادة الطبيعية فتوجهوا إلى القرى والمدن المحيطة بمخيماتهم، فضلاً عن انتقال البعض لتوفر فرص عمل أفضل خارج المخيمات أو الزواج أو المرافقة.

يمتاز اللاجئون الفلسطينيين المقيمون في الأراضي الفلسطينية بأنهم مجتمع فتي الهرم السكاني للاجئين الفلسطينيين لا يختلف عن التركيبة الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام بقاعدة عريضة تنخفض مع التقدم بالعمر إذ بلغت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في الأراضي الفلسطينية 45.8 ٪ في حين بلغت هذه النسبة للاجئين 47.3 ٪ و46.5 ٪ لغير اللاجئين وقد يعود ارتفاع نسبة صغار السن للاجئين إلى ارتفاع معدلات الإنجاب لدى اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين كما يلاحظ انخفاض نسبة كبار السن لدى اللاجئين إذ بلغت 3.0 ٪ فقط من مجموع اللاجئين في حين بلغت لغير اللاجئين 3.5 ٪ وعند النظر إلى التركيب النوعي للسكان فان نسبة الجنس لا تكاد تختلف بين اللاجئين وغير اللاجئين، إذ تبلغ 102.1 و102.0 للاجئين وغير اللاجئين على التوالي.

بلغ معدل الخصوبة للاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية 4.6 مولود لعام 2003م

بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي الديموغرافي 2004 تشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكلي لعام 2003 في الأراضي الفلسطينية 4.6 مولود كما بلغ معدل عدد الأبناء الذين سبق إنجابهم 4.5 مولود وعند مقارنة تلك المعدلات حسب حالة اللجوء يتضح لنا أن هناك فروقاً ما بين معدلات الخصوبة ومتوسط عدد الأبناء المنجبين، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي ومتوسط عدد الأبناء الذين سبق إنجابهم للاجئين 4.9 مولود و4.7 مولود على التوالي في حين بلغت لغير اللاجئين 4.3 مولود و4.4 مولود على التوالي.

ترتفع معدلات الوفيات الرضع والأطفال اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين

بالاستناد إلى بيانات المسح الصحي الديموغرافي 2004، أظهرت النتائج أن معدل وفيات الرضع في الأراضي الفلسطينية للفترة 1999-2003 بلغ 24.2 طفل لكل ألف مولود حي. ولكنها تختلف حسب حالة اللجوء. فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع اللاجئين 27.5 طفل لكل ألف مولود حي مقابل 21.7 طفل لكل ألف مولود حي لغير اللاجئين. وبلغ معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات في الأراضي الفلسطينية 28.3 لكل ألف مولود حي. وهي أيضاً تختلف ما بين اللاجئين وغير اللاجئين. فقد بلغ معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات للاجئين 32.3 لكل ألف مولود حي مقابل 25.2 لكل ألف مولود حي لغير اللاجئين.

نظراً لارتفاع معدلات الإنجاب وانخفاض معدلات الوفيات لدى اللاجئين، فقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية 3.7 ٪ ويتوقع أن يتضاعف عدد اللاجئين الفلسطينيين بعد نحو 19 عاماً، وذلك بافتراض ثبات معدلات الزيادة الطبيعية وعدم عودة لاجئين فلسطينيين من الشتات. وعلى افتراض انخفاض معدلات الوفيات للرضع ومعدلات الخصوبة بمقدار 50 ٪ حتى عام 2025 يتوقع أن يتضاعف عدد السكان اللاجئين بعد نحو 21 عاماً، والأرقام الواردة مخيفة جداً إذا ما علمنا مقدار المعاناة والأوضاع المعيشية الصعبة التي يحياها اللاجئ الفلسطيني خاصة في المخيمات، وعلى الجهات المعنية بقضايا اللاجئين ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات لعدم تفاقم معاناة اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم.

تظهر البيانات أن 40.6 ٪ من الذكور 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية لم يتزوجوا أبداً في حين بلغت للإناث 15 سنة فأكثر 30.6 ٪ من مجمل الإناث 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية ولا يوجد فروق كبيرة في تلك النسب ما بين اللاجئين وغير اللاجئين فبلغت للذكور اللاجئين 39.3 ٪ ولغير اللاجئين 41.4 ٪، في حين بلغت للإناث اللاجئات 31.3 ٪ ولغير اللاجئات 30.2 ٪.

وتصل نسبة الذكور اللاجئين 15 سنة فأكثر المتزوجين حالياً إلى 58.2 ٪ في حين بلغت لغير اللاجئين 56.3 ٪، وبالنسبة للإناث اللاجئات بلغت النسبة 58.2 ٪ مقابل 60.5 ٪ لغير اللاجئات. كما بلغت نسبة الإناث اللاجئات 15 سنة فأكثر الأرامل 7.5 ٪ مقابل 6.4 ٪ للإناث غير اللاجئات.

تتميز الأسرة الفلسطينية بكبر حجمها، وقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب: منها أسباب ثقافية وسياسية. وتميز العرب خلال تاريخهم الطويل بحبهم للإنجاب لما في ذلك من منزلة اجتماعية يحققها الأب والأم والعائلة. وتنظر العائلة الفلسطينية إلى الأولاد على أنهم دعامة المستقبل، وآخرون يرون في الأولاد عمالة ضرورية في المزرعة أو الورشة أو المتجر. إضافة إلى ذلك فان الكثير من الفلسطينيين يعتقدون أن إنجاب الأطفال هو هبة من الله. ونجد أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في العام 2005 في الأراضي الفلسطينية يصل إلى 6.4 فرد، وبلغ متوسط حجم الأسرة للاجئين 6.5 فرد مقابل 6.2 لغير اللاجئين، وقد يعود ارتفاع متوسط حجم الأسرة للاجئين إلى ارتفاع معدلات الإنجاب خاصة في قطاع غزة وبالإضافة إلى انتشار ظاهرة الأسر الممتدة، فقد بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي يزيد عدد أفرادها عن 8 أفراد حوالي 28.6 ٪ من الأسر في حين بلغت للأسر غير اللاجئة حوالي 26.9 ٪.تعاني مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية من أعلى معدل انتشار للفقر بين أسرها، فقد أظهرت نتائج أنماط الاستهلاك بين الأسر في الأراضي الفلسطينية أن (39.9 ٪) من أسر المخيمات تعاني من الفقر. ويعتبر هذا الانتشار أعلى من معدل الفقر السائد في المناطق الريفية (32.5 ٪) والحضر (24.9 ٪)، وربما يعود ارتفاع معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين إلى ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الإعالة وكبر حجم الأسرة بين أسر المخيمات مقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية والريفية، علاوة على ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة ككل، فقطاع غزة يشهد أعلى معدلات للفقر بغض النظر عن نوع التجمع السكاني.

كما شكلت الأسر التي أربابها من اللاجئين 41.1 ٪ من الأسر الفلسطينية لعام 2005، إلا أنها شكلت ما نسبته (47.8 ٪) من الفقراء. كما يظهر مؤشر نسبة الفقر بين أسر اللاجئين (34.3 ٪) أن وضع أسر اللاجئين أسوأ حالاً مقارنة بأسر غير اللاجئين (26.1 ٪)، ويبقى التوزيع على ما هو عليه بغض النظر عن مقياس الفقر المستخدم، حيث تظهر هذه المقاييس أن وضع أسر اللاجئين أسوأ حالاً أو مماثل لوضع أسر غير اللاجئين الفقيرة. وربما يعود ارتفاع الفقر بين الأسر التي أربابها من اللاجئين، إلى ارتفاع نسب الفقر في المخيمات وقطاع غزة بشكل عام. فقد أظهرت النتائج أن غالبية الأسر الفقيرة التي أربابها من اللاجئين (41.7 ٪) تسكن داخل المخيمات مقابل (18.5 ٪) في المناطق الريفية و(39.7 ٪) في الحضر. أما على مستوى المنطقة، فقد أظهرت النتائج أن غالبية الأسر الفقيرة التي أربابها من اللاجئين (70.0 ٪) تسكن في قطاع غزة مقابل (30.0 ٪) في الضفة الغربية.

وتشير نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول، 2006 بأن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 سنة فأكثر أقل مما هي لدى الفلسطينيين غير اللاجئين المقيمين في الأراضي الفلسطينية. إذ بلغت النسبة 37.0 ٪ و40.2 ٪ للاجئين وغير اللاجئين على التوالي. كما يلاحظ من تلك النتائج أن نسبة مشاركة الإناث اللاجئات والمقيمات في الأراضي الفلسطينية تقل عما هي عليه لدى غير اللاجئات، حيث بلغت تلك النسبة في الربع الأول 2006 10.3 ٪ و14.3 ٪ على التوالي.

من جانب آخر، تشير نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول 2006، بأن هناك فرقاً واضحاً على مستوى البطالة بين اللاجئين وغير اللاجئين، إذ يرتفع معدل البطالة بين اللاجئين ليصل إلى 28.3 ٪ مقابل 23.3 ٪ لغير اللاجئين.

على العكس من المؤشرات الخاصة بالفقر والبطالة فان نسبة الأمية بين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية تقل لدى اللاجئين مقارنة بغير اللاجئين، إذ بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال الربع الأول من عام 2006 وللأفراد 10 سنوات فأكثر 7.5 ٪ في حين بلغت لغير اللاجئين 8.6 ٪. كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين 10 سنوات فأكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى إذ بلغت 7.0 ٪ من مجمل اللاجئين 10 سنوات فأكثر، في حين بلغت لغير اللاجئين 6.7 ٪ فقط.